بيان الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

البند: نتائج الاستعراض الدوري الشامل لليمن

المتحدث: أكرم الشوافي

التاريخ: 29 سبتمبر 2024

السيد الرئيس،

هذا بيان مشترك نيابة عن الخدمة الدولية لحقوق الإنسان وتحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن ومعهد دي تي.

اسمي أكرم الشوافي، وأنا مدافع عن حقوق الإنسان في اليمن ورئيس مؤسسة رصد لحقوق الانسان، وهي جزء تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن.

مع اعتماد المجلس للاستعراض الدوري الشامل لليمن، اشتدت حملة القمع على المجتمع المدني إلى الحد الذي يهدد بقاءه في البلاد. ويحدث هذا في سياق عدم الاستقرار الإقليمي الذي يتغذى على الإفلات من العقاب. حيث يتم اعتقال العشرات من الأفراد، بما في ذلك أولئك الذين يعملون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بشكل تعسفي واختفائهم قسراً.

في حين ترحب منظماتنا بقبول اليمن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، فقد حان الوقت للتصديق على هذه المعاهدات وتنفيذها والإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً. فإننا ندين الفشل في اعتماد توصيات حاسمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين لا يزالون هدفاً لجميع أطراف النزاع، والكشف عن مصير المختفين وإلغاء عقوبة الإعدام.

في عام 2023، وثق أعضاء التحالف 309 انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك حالات القتل والتشويه، وتجنيد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والاختطاف، ومنع الوصول الإنساني، فضلاً عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومنذ وقف إطلاق النار في عام 2022، كان هناك ارتفاع في عدد الأطفال الذين قتلوا وجرحوا بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وفي الفترة من 2014 إلى 2023، وثّق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان أكثر من 1929 حالة وفاة بين المدنيين وتدمير أو إتلاف أكثر من 2872 منشأة عامة وخاصة بسبب الألغام المضادة للأفراد أو المضادة للمركبات. كما نأسف لفشل اليمن في اعتماد التوصية بالتوقيع على الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وتؤكد منظماتنا أن المساءلة شرط أساسي للعدالة الانتقالية القائمة على حقوق الإنسان. وفي حين قبلت اليمن بعض التوصيات التي تدعو البلاد إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المساءلة وتعويض الضحايا، فإننا نحث اليمن على إعادة النظر في التوصيات الرئيسية، بما في ذلك اتخاذ خطوات فعالة للتحقيق بشكل مستقل ونزيه في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها أي طرف داخل أراضي اليمن ودعوة الإجراءات الخاصة بما في ذلك التفويضات المتعلقة بالتعذيب والاحتجاز التعسفي والمدافعين عن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، واعتماد نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

شكرا لكم